

مؤشر مقترح للإفصاح عن المعلومات المستقبلية في القطاع المصرفي وانعكاسها
على القيمة السوقية

A proposed index for Disclosure of Prospective information in the banking sector and its reflection on the market value

الأستاذ الدكتور ابتهاج إسماعيل يعقوب

مصطفى يوسف ابراهيم

Prof.Dr. Ibtihaj Ismail Yaqoob

Mustafa Y. Ibrahim

الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد

الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد

hussainalaa10000@uomustansiriyah.edu.iq

mya88824@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى دراسة أثر الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (**Prospective Financial Information**)، على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنتي (2018-2019) والتي تمثلت بـ (7) مصارف كعينة للبحث، وبالإستعانة بأسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية الخاصة بالمصارف عينة البحث بعد بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (PFI) على وفق قانون سوق العراق للأوراق المالية (74) لسنة (2004) المعدل وتعليمات الإفصاح الصادرة بمقتضاه والتيارات البحثية العربية والاجنبية، وأثر الإفصاح على وفق المؤشر (PFI) المقترح على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث والتي تم قياسها باستخدام نموذج (Tobin's Q)، لتحقيق اهداف البحث فقد تم تغطية الجانب النظري منه معتمداً على الكتب والادبيات والدوريات والبحوث والرسائل والاطاريح فضلاً عما توفر في شبكة المعلومات الدولية (Internet)، ولغرض تحقيق الأهداف التطبيقية للدراسة، تم أستعمال أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية وتقارير الإدارة للمصارف عينة البحث، فضلاً عن التعليمات والقوانين والتعليمات التي تخضع لها عينة الدراسة.

وخرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات كان من أبرزها، تباين مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في التقارير المالية للمصارف عينة البحث حيث تراوحت نسبة متوسط الإفصاح بنسبة (51% - 75%) وبنسبة اجمالية للقطاع بلغت (63%)، فضلاً عن اثبات وجود علاقة ارتباط معنوية وتأثيرها بين الإفصاح عن المعلومة المستقبلية والقيمة السوقية، وان من أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، اقتراح الزام الشركات ضمن القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعرض المعلومات المالية المستقبلية من ضمن تقاريرها السنوية، وذلك من خلال تعليمات تصدرها هيئة السوق، فضلاً عن تبني الجهات ذات الصلة بالمهنة تطبيق معيار التدقيق الدولي المتعلق بتأكيد المعلومات المالية المستقبلية متكيفة بما يتلاءم مع متطلبات البيئة العراقية.

الكلمات المفتاحية: - الإفصاح، المعلومات المالية المستقبلية، القيمة السوقية، نموذج (Tobin's Q).

**وردت المعلومات المالية المستقبلية في الأدبيات المحاسبية والاصدارات المهنية الأجنبية بالمصطلح

- Prospective Financial Information
- Forward – looking Information

وسيتم اعتماد المصطلح الاول في البحث

Abstract:

The research aims to study the impact of the disclosure of **(Prospective Financial Information)**, on the market value of the banks listed on the Iraq Stock Exchange for the years **(2018-2019)**, which were represented by (7) banks as a sample for research. and with the use of the content analysis method For the annual financial reports of the research sample banks, after building an index to measure the level of disclosure of Prospective financial information (PFI) according to the amended Iraq Stock Exchange Law (74) for the year (2004) and the disclosure instructions issued pursuant to it and the Arab and foreign research currents, and the impact of disclosure on the index (PFI)The proposal, on the market value of the banks the research sample, which was measured using the Tobin's Q model, to achieve the objectives of the research, the content analysis method was used for the financial reports and management reports for the banks the research sample, in addition to the instructions, regulations, laws and instructions that the research sample is subject. The study came out with a number of conclusions, the most prominent of which was the variation in the level of disclosure of Prospective financial information in the financial reports of the banks, the research sample, where the average disclosure percentage ranged from (PFI) (51% - 75%), and to an overall sector rate of (63%), in addition to Presence a correlation The moral and its impact between the disclosure of Prospective information and the market value, and one of the most prominent recommendations of the study is the proposal to compel companies within the sectors listed in the Iraq Stock Exchange to display Prospective financial information from within their annual reports, through instructions issued by the Market Authority, as well as adopting Entities related to the profession apply the international auditing standard related to confirming Prospective financial information adapted to suit the requirements of the Iraqi environment.

Key words: Disclosure, Prospective financial information, market value, (Tobin's Q) model.

المقدمة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من اهم المبادئ والمفاهيم المحاسبية التي تطورت لمرحل عدة والذي كان مرافقاً لتطور بيئة الاعمال التجارية وانعكاسها على الأطراف اصحاب المصالح ولا سيما بعد ظهور الازمات المالية كالأزمة المالية الاسيوية عام (1997) وافلاس الشركات الامريكية عام (2008) وغيرها من الازمات التي حدثت في العقد الماضي، التي أدت الى زعزعة ثقة المستعملين في التقارير المالية بشكل عام وتزايد الانتقاد للمعلومات المالية التاريخية (التقليدية) على وجه الخصوص، ان لم تعد هذه المعلومات قادرة على تلبية احتياجات مستعملها في عملية اتخاذ القرار بسبب ضعف جانب التنبؤ ببعدها المستقبلي فيها، مما ولد ضرورة تبني المنظمات والهيئات المهنية المنظمة لعمل مهنة المحاسبة متطلبات أصحاب المصالح توفير الإفصاح ذو البعد المستقبلي، فعلى المستوى الدولي أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إرشادات تعليقات الإدارة (Management Commentary) ضمن إصدارات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS,2010)، كما أصدرت دول شرق اسيا كاليابان عام 1965 وتايوان عام 1991 إرشادات وقواعد ألزمت الوحدات الاقتصادية* بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، كما أكد الاطار المفاهيمي المشترك عام (2018) بأن فاعلية وجود التقارير المالية تتمثل بقدرتها على توفير معلومات للمستعملين عن التوقعات بشأن التدفقات النقدية والأحداث المستقبلية، فضلاً عن تبني دول عربية كمصر والسعودية تطبيق المعيار الدولي ذو الصلة بتأكيد المعلومات المالية المستقبلية.

إن مبادرة (IASB) لتحسين الإفصاح المحاسبي في التوسع بالإفصاح ليكون غير مقتصر على المعلومات التاريخية فقط بل أصبح يشمل المعلومات المستقبلية بشقيها (المالي وغير المالي) وبمختلف صورها (كمية او وصفية) لتعطي من خلال قوائم

* تم استعمال مصطلح (الوحدات الاقتصادية) تعبيراً عن كافة الشركات والمنشآت، وما نقلته الادبيات المحاسبية، اما فيما يخص البحث والجانب التطبيقي على وجه الخصوص فتم استعمال مصطلح (المصارف) باعتباره عينه للبحث

التقرير المالي صورة كاملة وواضحة لمستعملها مما يعكس ثقتهم في تلك التقارير، والمعلومات المدرجة بالتقرير السنوية للمصرف، وتنعكس على قيمته السوقية.

وتأسيساً لما سبق وعلى وفق هدف الدراسة الرامي الى اختبار تأثير الإفصاح عن المعلومة المالية المستقبلية على القيمة السوقية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، قسمت الدراسة الى خمسة محاور، حيث يتناول المحور الاول منهجية البحث واستعراض للدراسات السابقة، بينما يتناول المحور الثاني مفهوم المعلومات المالية المستقبلية بشقيها (المالية وغير المالية) واهم الجهات المتبينة لنشأتها وتطويرها، وتتاول المحور الثالث القيمة السوقية مع التركيز على الانموذج (Tobin's Q) المستعمل في هذه الدراسة وأثر الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على القيمة السوقية، في حين تتاول المحور الرابع تأثير الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من الجانب التطبيقي، فضلا عن اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج بشكل احصائي، بينما جاء المحور الخامس بالاستنتاجات والتوصيات.

1- المحور الاول: منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث:

تواجه المصارف في البيئة المعاصرة مزيداً من التحديات وبرزها توافر المعلومات لاتخاذ القرارات ومقدار ما توفره من معلومات لأصحاب المصالح ورغبتهم في الحصول على مستويات من الإفصاح عن الرؤية المستقبلية بحكم إن الإفصاح التقليدي المرتكز على المعلومات المالية التاريخية لم يعد كافياً لمختلف مستويات القرار، لذا حظيت التوجهات المعاصرة للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية باهتمام الهيئات والمعاهد المحاسبية المهنية والأكاديمية من خلال الطروحات والإرشادات والمعايير، وفي البيئة المحلية لم تحظ المعلومات المالية المستقبلية بالاهتمام وغياب التعليمات الملزمة بالإفصاح عنها بشكل صريح في التقارير السنوية، فضلاً عن إستقرار العديد من الدراسات المحلية اكدت انخفاض القيمة السوقية للعديد من المصارف المدرجة في السوق وعلى وفق ذلك وبالإمكان صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات:-

- هل تصح المصارف عينة البحث عن المعلومات المالية المستقبلية في تقاريرها السنوية على الرغم من غياب الالتزام في ذلك؟
- هل هناك تأثير للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

1-2 اهداف البحث:

يسعى البحث في ضوء المشكلة تحقيق عدة اهداف منها: -

- 1-استعراض التطورات التي طرأت على الفكر المحاسبي وانعكاسه على الإفصاح المالي وغير المالي، فضلاً عن أهم الإصدارات المهنية ذات الصلة.
- 2-بناء مؤشر للإفصاح المستقبلي (PFI) للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يتلاءم مع القطاعات العاملة في البيئة المحلية.
- 3-إختبار العلاقة التي تربط الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية والقيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

1-3 أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الناحية النظرية بان اغلب الهيئات والمجاميع المهنية المحاسبية تؤكد على ضرورة افصاح الإدارة عن خططها وأهدافها المستقبلية والاحداث المحتملة الوقوع والقرارات الإدارية التي يتوقع اتخاذها مستقبلاً من اجل تلبية احتياجات

ورغبات مستعملي التقارير المالية، يتناول المتغيرات البيئية التي تنعكس على مهنة المحاسبة بصورة عامة والإفصاح المستقبلي بصورة خاصة، وتبرز أهمية البحث من الناحية النظرية في الطرح لمميزات الفكر المحاسبي حول التوسع بالإفصاح في ظل متطلبات البيئة ومحاوله بناء مؤشر ليستجيب لتلك المتغيرات وخصوصاً في البيئة العراقية، وتتبع الأهمية العملية للبحث في الحاجة الى بناء مؤشر وتبنيه وتطبيقه في سوق العراق للأوراق المالية.

1-4 فرضيات البحث:

- في ضوء المشكلة البحث ولتحقيق أهدافه، فقد تمت صياغة الفرضيات التالية: -
 الفرضية الأولى: - تفصح المصارف عينة البحث عن المعلومات المالية المستقبلية في تقاريرها السنوية على وفق المؤشر المقترح (PFI) وبمستويات متبانية.
 الفرضية الثانية: - هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وعلى وفق (PFI) على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.

1-5 حدود البحث:

- 1- الحدود المكانية: - المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- الحدود الزمانية: - فقد تمثلت بالسنتين (2019/2018) بحكم نشرها في الموقع الرسمي للسوق فضلاً عن كونها تقارير قد تم تدقيقها واعتمدها من السوق.
- 3- سيتم الاعتماد على نموذج (Tobin's Q) لقياس القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.

1-6 منهج البحث:

لتحقيق اهداف البحث فقد تم اتباع كل من:

- 1- المنهج الاستنباطي: - تم الاستعانة بهذا المنهج لتغطية الجانب النظري منه.
- 2- المنهج الاستقرائي: - لغرض تحقيق الأهداف التطبيقية للدراسة، يتم الاستعانة بمرتكزات الفصل الاستقرائي في المقابلات والزيارات الميدانية والتقارير المالية وغير المالية.
- 3- تحليل المحتوى: - تم الاستعانة بأسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية لعينات البحث والموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية وتقارير الإدارة.

1-7 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بقطاع المصارف المدرج في سوق العراق للأوراق المالية والذي يخضع لتعليمات الإفصاح رقم (8) لسنة 2011 المعدل وبحسب مقتضيات قانون الأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 المعدل، والمتمثل ب(14) وعلى وفق نشرها لتقاريرها المالية للسنتين واستمرار ادراجها في السوق، وتم اختيار (7) مصارف كعينة من القطاع (مصرف سومر التجاري، مصرف عبر العراق للاستثمار، الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف التجاري العراقي، مصرف الإقليم التجاري، مصرف الاستثمار العراقي).

1-8-8 دراسات السابقة واسهام البحث الحالي:-

1-8-1 دراسات السابقة

1- (مليجي،2017) بحث منشور بعنوان (تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية)	
هدف الدراسة	تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية و تكلفة رأس المال ومدى انعكاسها على كفاءة القرارات الاستثمارية، فضلاً عن تحليل جودة البيانات الحوكمة داخل الوحدات الاقتصادية على تلك العلاقة.
الأسلوب المستعمل	تحليل محتوى التقارير المالية.
بيئة الدراسة	شركات القطاع الخاص المصرية
اهم الاستنتاجات	1- ضعف مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية. 2- وجود علاقة ارتباط سالبة مع تكلفة رأس المال، مع تأثير جودة البيانات الحوكمة على العلاقة بينهما.
2- دراسة (الجبلي،2021) بحث منشور في جامعة دمياط / مصر بعنوان أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية	
هدف الدراسة	أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال في الشركات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية.
الأسلوب المستعمل	تحليل المحتوى.
بيئة الدراسة	الشركات المدرجة في السوق المصرية.
اهم الاستنتاجات	يوجد ضعف في مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للشركات عينة البحث، حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية خلال فترة البحث، فضلاً عن وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، يساعد الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تحقيق جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية، لما توفره من معلومات تقلل عدم التماثل بين الإدارة والمستثمرين.
3- دراسة (Waweru,et al.,2016) Relationship Between forward-looking information disclosure and Financial Performance of Non-Financial Firms Listed in Nairobi Securities Exchange, Kenya بعنوان (العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية ، كينيا)	
هدف الدراسة	تحديد العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية وكان مؤشر الأداء قياس السوق بنسبة (Tobin's Q).
الأسلوب المستعمل	استبانة فضلاً عن أساليب إحصائية.
بيئة الدراسة	الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية / كينيا.
اهم الاستنتاجات	إن الشركات غير المالية المدرجة يجب إن تفصح طوعاً عن المعلومات المستقبلية لجميع أصحاب المصالح الذين يستجيبون بقوة لهذه المعلومات.
4- دراسة (Hassanein, et al.,2019) Do forward-looking narratives affect investors' valuation of UK all-shares firms? بعنوان " هل يؤثر الإفصاح المستقبلي على تقييم المستثمرين لأسهم	
هدف الدراسة	دراسة تأثير الإفصاح المستقبلي على قيم جميع الأسهم الشركات البريطانية غير المدرجة في البورصة الشركات المالية. ويستخدم عينة من التقرير السنوي من 2005 إلى 2014 إلى تحديد قيم جميع شركات.
الأسلوب المستعمل	تحليل المحتوى الألى باستخدام برنامج (QSR N6).
بيئة الدراسة	الشركات المدرجة في المملكة المتحدة
اهم الاستنتاجات	1- عند التمييز بين الأداء العالي والمنخفض الشركات، وجدت الدراسة إن الإفصاح المستقبلي ليس له أي تأثير على قيم الشركات عالية الاداء ولكن يؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركات منخفضة الاداء. 2- بعد فصل الشركات المدققة من شركات التدقيق الكبرى الاربعة والشركات المدققة من شركات التدقيق الأخرى ، وجدت الدراسة إن الإفصاح المستقبلي يؤثر إيجابيا على قيمة تلك الشركات البريطانية مدققة من واحدة من أكبر شركات تدقيق الأربعة.

1-8-2-اسهام البحث الحالي :-

في ضوء العرض السابق لما ورد من دراساتٍ سابقة والتي توجهت نحو التوافق مع الفكر المحاسبي المعاصر بتوسع الإفصاح ليشمل الإفصاح المالي المستقبلي الذي يركز الى التنبؤ والتوقع فإن البحث الحالي يتفق مع الدراسات في البيئة المحلية والعربية

والأجنبية بأن المعلومات المالية المستقبلية هي أحد الاستجابات في الفكر المحاسبي للتغيرات التي أثرت على البيئة ومقابلة احتياجات أصحاب المصالح بحكم إن المحاسبة متكيفة ومتواصلة مع بيئتها، إلا إن ما يميز البحث الحالي هو كالتالي: -

1- إضافة للمكتبة العراقية من جانبين النظري والتطبيقي والتتبع الفكري الفلسفي المحاسبي للإصدارات المهنية.

2- اقتراح مؤشر للمعلومات المالية المستقبلية يمكن أن يوظف في البيئة العراقية بحكم إرتكازه على التشريعات والقوانين والتعليمات المنضوية تحتها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

3- تناولت دراسة (مليجي، 2017) أثر الإفصاح المستقبلي وتكلفة رأس المال على قرارات الاستثمارية، وتناولت دراسة (الجبلي، 2021) أثر الإفصاح المستقبلي وآلية الحوكمة على تكلفة رأس المال، وعلى الصعيد الدولي تناولت دراسة (Waweru, et al., 2016) علاقة الإفصاح المستقبلي والأداء المالي، تناولت دراسة (Hassanein, et al., 2019) أثر الإفصاح المستقبلي على تقييم المستثمرين.

وامتاز البحث بقياس الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وبأستعمال تحليل المحتوى الذي اعتمد على بناء المؤشر المقترح المبني على ضوء القوانين والتعليمات المحلية التي تنظم عمل (المصارف) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأثر الإفصاح على القيمة السوقية لها.

2- المحور الثاني: المعلومات المالية المستقبلية: مدخل مفاهيمي

تعرف المحاسبة بانها نظام للمعلومات يشمل وظيفتين اساسيتين هما القياس والإفصاح، لإيصال نتائج الأحداث وعمليات المصارف إلى أصحاب المصالح، ولطمأنة اصحاب المصالح الذين يستعملون التقارير المالية والتي تقدمها الإدارة إن عن طريق تقديم المعلومات المالية وغير المالية بشكل كاف لتعكس أدائها والتنبؤ بالمستقبل من خلال الارباح المتوقعة والاستراتيجية المستقبلية لتحقيق الاهداف مع الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر المحتملة وكيفية مواجهتها، وهنا يكمن دور المعلومات المالية المستقبلية بتقديم التنبؤ بالأحوال المستقبلية لأعمال المصارف والتي يستخدمها مستعملو التقارير المالية كمعلومات مفيدة فيما يخص الاستراتيجية المستقبلية، من خلال مراقبة أحداث واتجاهات السوق من استنتاج تنبؤات ومن ثم تقديمها لأصحاب المصالح بتفسيرات حول ما تقترحه المصارف أو تنوي القيام به (Alkhatib, 2014: 858)، التي تشتمل على الفرص والشكوك أو التهديدات المحتملة والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على نتائج الاعمال المستقبلية، فضلاً عن سياسات إدارة المخاطر (Aljifri & Hussainey, 2007: 5)، والتي تتمثل بسرد المخاطر في التقرير السنوي للمصرف ليتمكن أصحاب المصالح من فهم النتائج المتوقعة وتحسين كفاءة الأسواق المالية (Romano, et al., (ICAEW 1997, 2011; IASB, 2014) 2019: 57).

2-1 نشأة ومفهوم المعلومة المستقبلية:-

بدأ الاهتمام بفكرة المعلومات المالية المستقبلية من خلال تقديم التقارير المالية المستقبلية في المملكة المتحدة وذلك منذ ستينات القرن الماضي نتيجة لكثرة حالات الاندماج بين الوحدات الاقتصادية، حيث تم اصدار قانون عام (1968) منظم لعمليات الاندماج والسيطرة والذي الزم الوحدات التي ترغب بالاندماج او الاستحواذ بتقديم تقارير مالية مستقبلية على وفق التشريع الصادر (هميسه، 2019: 334)،

وعلى وفق هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC) تم تعريفها على انها معلومات مالية ذات طابع تنبؤي تستند إلى افتراضات عن الأحداث التي قد تحدث في المستقبل وعلى الإجراءات المحتملة من الوحدة الاقتصادية (ASIC, 2011: 27)، وعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بانها المعلومات التي تتعلق بالأحداث المستقبلية والإجراءات التي لم تحدث بعد مع وجود ادلة تشير الى وقوعها في المستقبل (AICPA, 2017: 557)، ويمكن أن تأخذ إحدى الاشكال إما التنبؤات المالية أو التصورات المالية، بما في ذلك ملخصات الافتراضات الهامة والسياسات المحاسبية (AICPA, 2020: 1977)،

وعرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) القوائم المالية المستقبلية في الفقرة (167) من المعيار بأنها المعلومات المالية المستقبلية التي يتم عرضها بصيغة التوقع المالي أو التصور المالي وتأخذ عادة شكل القوائم المالية التاريخية وليس محتواها (SOCPA، 2002: 1430)، وكان هذا التعريف متبنى قبل التحول الى المعايير الدولية وتطبيق ما ورد في المعيار الدولي لمهام التأكيد (3400) الفقرة رقم (3) الصادر من مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وهي "معلومات مالية مستندة إلى افتراضات عن الأحداث التي يمكن أن تحدث في المستقبل والتصرفات المحتملة من جانب المنشأة" (SOCPA، 2017: 2)، وعرف معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز (ICAEW) في وثيقة الارشادات لمُعدي التقارير المالية، بأنها المعلومات التي يتم إعدادها بتنسيقات وأغراض مختلفة، ويتم الإشارة إليها باستعمال مصطلحات كـ(التنبؤات، التوقعات، الهدف، التقدير) (IACEW, 2020: 6).

قدمت الادبيات العديد من المفاهيم للمعلومة المستقبلية، بأنها تأتي على شكل توقعات لأرباح الإدارة والتي تمكن المستثمرين والمستعملين الآخرين من تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية في المستقبل (Aljifri & Hussainey, 2007: 883) (Alkhatib, 2014: 858)، وعلى وفق (Hirst وآخرون) تكون هذه التوقعات بمثابة الية إفصاح رئيسة للتأثير على توقعات السوق (Hirst, et al., 2008:316)، والتي تمثل أدوات مهمة للمديرين لتعزيز فهم أداء الأعمال بين المستثمرين (Kim & Shi, 2011: 350)، كما تتضمن معلومات غير مالية مثل الشكوك والمخاطر التي يمكن أن تؤثر على النتائج الفعلية للوحدة الاقتصادية وتؤدي إلى اختلافها عن النتائج المتوقعة (الجبلي، 2021: 256).

ويرى الباحثان ان المعلومة المستقبلية هي معلومات تعد عن فترات مستقبلية قد تكون سنة او أكثر، تُعبر عن رؤية واهداف وخطط الإدارة لتلبية متطلبات أصحاب المصالح. وإن الهيئات المهنية والادبيات المحاسبية تكاد أن تتفق في الاتجاه العام لتعريف المعلومة المالية المستقبلية وان اختلفت التعابير المستعملة فإن الاتجاه المشترك الذي يمكن استنتاجه مما تم تقديمه يتمحور بان الإفصاح المستقبلي يوافر معلومات تتعلق بحالة المستقبل متوقعة الحدوث وهناك اشارات تدل على حدوثها في المستقبل وأنها تأتي في أشكال مختلفة، ولتكون فاعلة ومفيدة للمستعملين فأنها تسعى لتشمل كافة المعلومات المالية وغير المالية فضلاً عن التوقعات المستقبلية.

2-2-2 منافع (مزاي) الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية: -

لم يعد الركون الى المعلومات التاريخية في ظل وجود بيئة اقتصادية فاعلة ومتغيرة مقيداً، وعلى وفق ذلك سعت إدارة الوحدات الاقتصادية لمساعدة مستعملو التقارير المالية في عملية اتخاذ القرارات من خلال تقديم نظرة مستقبلية أكثر ملائمة (Aljifri & Hussainey, 2007: 6)، وتسهم في تقليل تكلفة رأس المال للوحدة الاقتصادية من خلال التوسع في كمية الإفصاح عن هذه المعلومات كما إن الإفصاحات المستقبلية تخفض عدم التأكد المرتبط بالمستقبل وبالتالي تخفيض المخاطرة التي تؤدي إلى تخفيض العائد (Alkhatib, 2014: 859)، (الجبلي، 2021: 264)، تساعد في مقارنة الأداء السابق والحالي والمستقبلي والتنبؤ بخطط وأنشطة والمخاطر المستقبلية، تستخدم للتنبؤ بمدى كفاءة وفاعلية إدارة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في الفترات المستقبلية (SOCPA، 2020: 54) (Scott, 2015: 88)، (Utami & Wahyuni, 2018: 2)، وتعزز تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات بشكل فاعل مما ينعكس على كفاءة السوق (Kılıç & Kuzey, 2018: 116) (Elshandidy & Shrivies, 2016: 466)، يعتبر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية هو أحد الادوات المحاسبية التي تساعد في تقليل من (لا تماثل المعلومات) بين إدارة الوحدة الاقتصادية والمستثمرين فضلاً عن (تخفيض مشاكل الوكالة) والتي تنشأ عندما تمتلك بعض الادارات معلومات خاصة بالوحدة الاقتصادية والتي لا تتوفر للمستثمرين واصحاب المصالح الآخرين (Uyar & Kilic, 2012: 244)، ويجنب الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية إجراءات النقاضي المحتملة من المساهمين كمقاضاة الوحدة نتيجة فشلها في الإفصاح عن المعلومات الهامة في التوقيت المناسب، تساعد الوحدات الاقتصادية ذات نسبة المديونية المرتفعة،

بتخفيف القيود المفروضة من المقرضين على تصرفات إدارة (قيود على أنشطة الاندماج وشراء الأسهم والتوزيعات) (الجبلي، 2021: 264).

يرى الباحثان إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية قد تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال من خلال تقليل حالة عدم تماثل المعلومات وتحسين عملية اتخاذ القرارات وبالتالي تحسين فرص التمويل الخارجي وتخفيض تكلفته، وتوضح نظرية الوكالة، التي تسلط الضوء على احتمال تضارب المصالح بين الاطراف وأن المديرين قد يحجبون المعلومات عن الطرف الآخر لتحقيق مصالحهم مما يولد (لا تماثل المعلومات)، في مثل هذه الحالة يعتبر استغلال المدير صلاحية السلطة على إفصاحات المصارف بشكل انتهازي يعكس منفعة الشخصية او تحقيق اهداف خاصة مما يؤدي الى تضليل مستعملو التقارير الخاصة بالمصرف من خلال حجب بعض المعلومات الجوهرية.

2-3 بعض الانتقادات الموجهة الى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية: -

تعرضت المعلومات المالية المستقبلية الى انتقادات عدة منها، انها قد يؤدي الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الى زيادة التكاليف غير المباشرة المتكبدة، قد تتحاز الإدارة الى الإفصاح بصورة اكثر ايجابية وتفاوضية بناءً على افتراضات غير واقعية وتضليل المستثمرين المحتملين بان أداء الوحدة هو أفضل مما هو عليه، والتي تعرف بالتنبؤات المتحيزة (**Biased forecasts**) ; (Kent & Ung, 2003: 275) (ASIC, 2011: 5)، وتنقسم مشكلة التحيز عند إعداد التنبؤات الى نوعين (عبدالدايم، 2019: 325): -

- التحيز المسبق: يتكون عادة من ميل إدارة الوحدة الاقتصادية الى الإفصاح عن الأخبار السارة أو الأخبار غير السارة المرتبطة بتوقعات السوق في لحظة الإفصاح.
- التحيز اللاحق: ويشير الى مدى ميل الإدارة إلى تقدير الأرباح الفعلية بصورة مبالغ فيها او بأقل منها. وقد يرافق الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (عدم يقين) لصعوبة التنبؤ بالأداء المستقبلي بدقة بسبب الشكوك المتعلقة به، وقد يؤدي لدعوى قضائية تتحملها الإدارة تجاه المستعملين، (Aljifri & Hussainey, 2007: 6-7)، يمكن أن يوفر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بيانات مفيدة للمنافسين، والذي قد يضر بالوضع التنافسي في الأسواق ذات التنافس الحاد (Hassanein, et al., 2019) (Bravo & Ruiz, 2019: 108); (Kieso, et (Menicucci), 2018: 104); (al., 2013: 1540)

ويرى الباحثان تعليقا لما سبق فيما يخص زيادة التكاليف التي ترافق الإفصاح المستقبلي، فأن التركيز على الإفصاح عن المعلومات الملائمة للمستعملين الداخليين والخارجيين في عملية اتخاذ القرار يسهم في تقليل كلفتها بمعنى تفضيل النوعية والفائدة على الكمية، وفيما يخص دقة المعلومات المستقبلية المفصح فيمكن الحكم عليها من خلال مقارنة التقارير السابقة الخاصة بالمصرف وما تم تحقيقه بالواقع، وتم الإشارة الى ذلك في الاطار المفاهيمي لإعداد التقرير المالي/2018 الفقرة (10) والتي تتضمن وجود ترابط بين القيمة التنبؤية والتأكيدية للمعلومة (SOCPA, 2020: 56)، فضلاً عن إن عمل المدقق الخارجي يضيف الموثوقية على صحة المعلومات الواردة في التقرير المالي، ويساعد ادراج شرط اخلاء المسؤولية الإدارية في تجنبها مخاطر التقاضي (Litigation Risk) التي تصاحب الإفصاحات المستقبلية وذلك باعتبار ان المعلومات المستقبلية قد تم بنائها على تنبؤات مستقبلية وفرضيات، ويؤدي الى عدم اتخاذ المستعملين اي إجراء قانوني تجاه إدارة المصارف؛ فضلاً عن تجريد الإفصاح عن بعض التفاصيل المهمة على الصعيد تنافس المصارف للحيلولة دون استغلالها من المنظمات المنافسة.

2-4- المعلومات المستقبلية وما تشتمل عليه: -

ومن وجهة نظر (Kieso, et al., 2013: 1514) ; (SOCPA, 2017: 2) (AICPA, 2020: 1976-1977) فان الإفصاحات عن المعلومات المالية المستقبلية تتخذ أحد الشكلين:-

1- التنبؤات المالية (Financial forecast): -

وهي مجموعة من القوائم المالية ذات النتائج المرتقبة في المستقبل والتي وضعت من الإدارة، والتي يمكن أن تشمل نتائج العمليات والتدفقات النقدية فضلاً عن الوضع المالي المتوقع للوحدة الاقتصادية، وتستند التنبؤات المالية على أساس الافتراضات التي تضعها توقعات الإدارة والإجراءات التي من المتوقع أن تتخذها الإدارة حيال هذه الأحداث في تاريخ إعداد هذه المعلومات.

2- التصورات/ التوقعات المالية (Financial Expectations): -

وهي تقارير مالية مستقبلية تقدم من وجهة نظر الإدارة، استناداً الى نتائج العمليات والتدفقات النقدية والوضع المالي المتوقع للمنشأة، وتبني الإدارة توقعاً مالياً على الظروف المتوقع وجودها، وتوضح هذه المعلومات التبعات المحتملة في تاريخ إعدادها إذا كان مقدراً وقوع الأحداث والإجراء الذي يتوقع أن يتم اتخاذه (سيناريو ماذا- لو) ويكون إعدادها استناداً الى:-

- افتراضات نظرية بشأن الأحداث المستقبلية وإجراءات الإدارة التي لا يتوقع حدوثها بالضرورة.
- مزيج من افتراضات والتنبؤات.

ويتضح للباحثان إن الفرق بين التنبؤات المالية والتصورات المالي هو إن التنبؤات تقدم المعلومات عما يُتوقع حدوثه بالفعل في المستقبل القريب، في حين تقدم التصورات معلومات (توقع) عما قد يحدث، ولكن ليس بالضرورة حدوثه بمعنى (يمكن أن تحدث)، فضلاً عن التنبؤات يتم بناؤها على ضوء المعلومات التاريخية (التي حدثت في الماضي ومستمرة الحدوث) لما تحتويه من اشارة لنتائج الأحداث المستقبلية المتوقعة الحدوث، اي بمعنى (الاعتماد على المعلومات الحالية للانطلاق بالتنبؤ المستقبلي)، بينما تبني التصورات على الأحداث محتملة الحدوث في المستقبل والظروف المرافقة لها والإجراءات التي سيتم اتخاذها، بشكل عام كلما زاد عدد أو أهمية الافتراضات التنبؤية قل احتمال استخدام الإدارة للتصورات المالية والاعتماد عليها مع التركيز على أن تكون الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات والتصورات معقولة ومدعومة بشكل مناسب، وتعتبر المعلومات المالية المستقبلية ذات طبيعة تنبؤية (غير موضوعية) إلى حد كبير، ويتطلب إعدادها ممارسة اجتهادات كبيرة من الإدارة.

2-4- الإصدارات المهنية ذات الصلة بالمعلومات المالية المستقبلية:-

2-4-1- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على وفق الاصدارات الدولية :

إرشاد تعليقات الإدارة على وفق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي (IFRS)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وفي عام ٢٠١٠ بإصدار ارشاد تعليقات الإدارة والذي يهدف على امداد المستعملين بمعلومات تكميلية إضافية للقوائم المالية (IASB,2010)، والتي تركز على المعلومات المالية المستقبلية كأحد أهم مكونات التقرير، وتناول الأطار الذي يخص الارشاد بنشر المعلومات المالية المستقبلية عن ظروف عدم التأكد والتي تركز على احتمال تغير الموقف المالي والمؤشرات المحاسبية في المستقبل القريب، فضلاً عن قيام الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بدعم مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB)، عن طريق اصدار المعيار الدولي لمهام التأكيد (ISAE,3400) في عام (2007) ليحل محل معيار التدقيق الدولي (IAS,810)، والذي يعتبر الحجر الأساس لعمل المدققين والأهمية الكبيرة في إضفاء المصادقية عن المعلومات المستقبلية من خلال تعريفها وتلخيص مكوناتها وكيفية الحكم على صحتها، (IAASB (1: 2007), (ISAE,3400).

2-4-2- الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على وفق الإصدارات الأمريكية:-

أ- هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) (U.S. Securities and Exchange Commission): -

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية في عام (1970) الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من الوحدات الاقتصادية من خلال منع (SEC) من الإفصاح عن أي معلومة تخص المستقبل أو التنبؤ بها، خوفاً من تلاعب إدارة الوحدة وتضليل المستعملين، وفي عام (1973) أصدرت منشور يسمح للوحدات بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية وبصورة اختيارية، لتعود في عام (1978) بأصدار إرشادات الخاصة بالإفصاح المستقبلي (هميسه، 2019: 335)، ونظراً لزيادة مطالبات أصحاب المصالح بإعداد معلومات عن الأداء المستقبلي للوحدات، فقد قامت (SEC) بتشريع قاعدة الملاذ الآمن (Safe Harbor Rule) عام ١٩٧٩، والتي تهدف الى تشجيع التوسع في الإفصاح المستقبلي، من خلال توفير الحماية القانونية للإدارة ضد أي مسائلة قضائية أعدت على أساس معقول (Reasonable basis) وبحسن نية (Good faith) (Kieso, et al., 2013: 1540-1541)، وفي عام ٢٠٠٣ قامت (SEC) بإصدار إرشادات التفسيرية (Interpretive releases) لمساعدة إدارة الوحدات على تقديم معلومات عن احتمالات التغيير في الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة تزويد المستثمرين بشرح سردي للبيانات المالية (Hunfer, 2007: 59-60).

ب- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA): -

قام (AICPA) في عام (1975) بإصدار إرشادات تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واختبار التقارير التي تحتويها وقسم المعلومات الى (تنبؤات مالية، تقديرات مالية، دراسة جدوى اقتصادية)، وقام مجلس المعايير التدقيق الأمريكية بإصدار معيار (1) في عام 1985 والذي تناول فحص وتدقيق المعلومات لزيادة مصداقيتها، وقام في عام (1994) بتأسيس لجنة (The Jenkins Committee) والخاصة بالتقرير المالي (Financial Reporting) ليتبنى بعد ذلك في عام (2017) تطبيق معايير مهام التصديق (Statement on Standards for Attestation Engagements) (SSAE.18) ويعتبر من معايير التدقيق المقبولة بشكل عام الذي تم إصداره ونشره من قبل (AICPA)، ويتناول القسم رقم (305) من المعيار المعلومات المالية المستقبلية وأهم الجوانب التي تشتمل عليه لتسهيل عمل المدقق الخارجي في تدقيق تلك التقارير المالية الصادر من الوحدة الاقتصادية (AICPA, 2020: 1975-1976).

ج- مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (Accounting Standards Board Financial): -

عمل (FASB) على تمويل مشروع بحثي لتقرير منشأة الأعمال (BRRP)، والذي يضم ثلاثة أجزاء رئيسية، وتم نشر الجزء الثاني في عام (٢٠٠١)، والذي هدف الى تعزيز الإفصاح الاختياري نحو المستقبل للوحدات الاقتصادية، كما قام بالتنسيق مع معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) لإتمام المشروع من خلال تشكيل لجنة للإشراف ومتابعة أنشطة الوحدات الاقتصادية وتحديد الممارسات الفعلية الخاص بالإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية وأهمها التوقعات المستقبلية الخاصة بالمنتجات والمبيعات ونتائج أداء العمليات التشغيلية (Levinsohn, 2021: 73).

2-4-3- الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على وفق الإصدارات البريطانية :

مجلس معايير المحاسبة (ASB) (Accounting Standards Board) : -

في ظل التحول نحو التوسع في الإفصاح المستقبلي بالتقارير السنوية، قام (ASB) في عام ١٩٩٣ بإصدار قائمة بعنوان (مراجعة الإفصاح التشغيلي والمالي الاختياري) (OFR)، والتي تتيح للوحدات البريطانية المسجلة لديها تقديم إفصاح منهجي ومنظم بشكل فقرات عن الأداء المستقبلي، وفي عام (2005) قام (ASB) بنشر قائمة جديدة للتقرير المالي والتي تُوصي بتطبيق النسخة المعدلة للإفصاح على وفق ما جاء في (OFR)، وسعت التعديلات المقترحة توجيه القائمة الى المستعملين المهتمين بتحليل نتائج الأعمال مع التركيز على المعلومات المالية المستقبلية لمساعدتهم في تقييم استراتيجية الوحدة الاقتصادية وفرص

نجاحها مستقبلاً والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة وتعتبر المعلومات المالية ملائمة اذا تميزت بالقيمة التنبؤية (Williams & Conley, 2007: 344-346).

2-4-4- الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في اسيا: -

تسبب انخفاض مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية وبالأخص دول منطقة شرق آسيا وعلى وجه التحديد (تايوان) إلى ارتفاع تكاليف التمويل وظهور مخاطر تهدد ميزتها التنافسية مما جعل هيئة تداول الأوراق المالية التايوانية (TSFEC) الى تبني إصدار ارشادات للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية للوحدات المسجلة في عام (1991)، وعززت ذلك بعدم السماح بزيادة أسهم راس المال للوحدات التي تتجاوز المستوى (20%) المسموح به للخطأ في التوقعات، إلا بعد الحصول على موافقة خاصة، وتعتبر دول ك(سنغافورة وماليزيا) من الدول التي تفرض على إدارة الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وبشكل الزامي (Fan & Wong, 2002: 16-17)، واهتمت اليابان في الإفصاح المستقبلي من خلال اصدار سوق المال الياباني في عام (1965) قواعد الإفصاح في الوقت المناسب، والتي فرضت بشكل الزامي بإعداد تنبؤات بالأرباح والمبيعات المستقبلية للعام اللاحق من كل سنة مالية منتهية (Cho, et al., 2011: 93).

2-4-4-5- تبني الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على المستوى العربي والمحلي: -

نالت المعلومات المالية المستقبلية الاهتمام العالي في جمهورية مصر العربية من خلال اصدار معيار المراجعة (التدقيق) المصرية والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى رقم (230) في عام (2000) والذي تم تعديله ليتوافق مع معايير التدقيق الدولية، والتي تشمل معيار مهام التأكيد رقم (3400) بعنوان (اختبار المعلومات المالية المستقبلية) (هميسه، 2019: 335). وفي عام (2002) قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) بإعداد معيار تفصيلي يختص بموضوع القوائم المالية المستقبلية والذي اعتمد في شهر أيلول لنفس العام، ويهدف هذا المعيار الى تحديد المتطلبات التي يتعين على مراقب الحسابات الالتزام بها عند تجميع أو فحص قوائم مالية مستقبلية أو تطبيق إجراءات متفق عليها على هذه القوائم (SOCPA, 2002: 1403)، وفي عام 2017 تبني (SOCPA) تطبيق المعيار الدولي لمهام التأكيد (ISAE, 3400) الصادر من مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) المدعوم من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (SOCPA, 2017: 1).

اما على الصعيد المحلي فاقنصرت القوانين والتعليمات المحلية الصادرة الى الإشارة الضمنية للمعلومات المستقبلية في القانون الأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 المعدل والتعليمات الملحقة حيث نصت تعليمات الإفصاح في سوق العراق للأوراق المالية رقم (8) لسنة 2010 بعنوان (إفصاح الشركات المدرجة) في المادة (2) على ضرورة إفصاح إدارة الوحدات الاقتصادية عن التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطة المستقبلية للوحدة الاقتصادية لسنة قادمة على الأقل، وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج اعمال الوحدة الاقتصادية والأثر المستقبلي للصفقات الكبيرة المعقدة والملغية على أداء الوحدة (تعليمات رقم (8)، 2010: 4-2) والمادة (2-1) من تعليمات رقم (9) (إفصاح المالي لشركات الوساطة المالية) ضرورة أن يتضمن تقرير الإدارة عن نشاط الشركة وتوقعات السنة التالية (تعليمات رقم (9)، 2010). www.isx-iq.net

3- المحور الثالث:- القيمة السوقية مع التركيز على الانموذج (Tobin's Q):-

تختلف قيمة الوحدة الاقتصادية باختلاف المستعملين وقد تختلف أيضاً بين المشتري والبائع، حيث يجب التمييز هنا بين القيمة والسعر الذي يمكن ان يمثل القيمة المتفق عليها بين البائع والمشتري في بيع الوحدة.

3-1- القيمة للوحدة الاقتصادية (Firm value): مدخل تعريفي

تكون قيمة الوحدة الاقتصادية ذات أهمية كبيرة حيث تمثل القيمة العالية الهدف الذي تسعى إدارة الوحدة الوصول إليها، تُعرّف قيمة الوحدة الاقتصادية على أنها قيمة سوق الأوراق المالية لأن القيمة العالية هي التي تؤدي الى ازدهار المساهمين بمعنى كلما ارتفع سعر السهم ارتفعت قيمة الوحدة (Utami & Wahyuni, 2018: 4)، ويتم عرض ثروة المساهمين والوحدات

الاقتصادية من خلال سعر السوق للأسهم وهو ما يعكس قرارات الاستثمار والتمويل وإدارة الأصول. (Hermuningsih, 2018: 82)، يستند تقييم الوحدة في الأسواق المالية إلى الربحية المستقبلية لها، بافتراض وجود سوق فاعلة لرأس المال، توفر أسعار الأوراق المالية بأفضل تقدير وبشكل غير متحيز متاح للقيمة الحالية وللتدفقات النقدية المستقبلية يمكن تقسيم قيمة الوحدة إلى (5: 2001, Konar & Cohen): -

الأصول الملموسة والتي تتكون من قيمة الاستبدال للممتلكات والنقد والمعدات والمخزون وغيرها الأصول غير الملموسة هي عوامل الإنتاج أو الموارد المتخصصة التي تسمح للوحدة الاقتصادية بجني الأرباح فضلاً عن العائد على أصولها الملموسة.

ويرى الباحثان ان قيمة المصارف تعكس تصور المستثمر لمعدل نجاح المصرف والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر السهم حيث يولد ارتفاع أسعار الأسهم قيمة عالية للمصرف.

3-2- أهمية القيمة السوقية: -

يحتاج المستثمرون الى الإفصاح عن قيمة تمثل الوحدة الاقتصادية بغض النظر عن اتجاه الأسواق، وتوفر القيمة السوقية مع الإفصاح الموسع معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب وقابلة للمقارنة أكثر من القيم التي سيتم الإبلاغ عنها بموجب طرق محاسبية بديلة أخرى (19: 2009, Laux & Leuz)، ويعتبر مقياس القيمة السوقية جيداً لقياس كفاءة الاداء المالي للوحدة الاقتصادية بشكل عام، ومن جانب آخر يمكن ملاحظة تأثير القيمة على أداء الوحدة الاقتصادية، من خلال امتلاك المستثمرين لرأس المال المتمثل بأسعار الأسهم كمكون رئيسي لها، فكلما زاد الربح سيكون سعر السهم إيجابياً، وكلما زادت القيمة الإيجابية، وأظهرت أن الوحدة تتمتع بأداء جيد، لأنها نجحت في إضافة قيمة لرأس المال (83: 2018, Hermuningsih).

3-3- مدخل السوق (The Market Approach)(SOCPA, 2020: 523-533): -

ويصفه معيار القيمة العادلة (IFRS,13) باستخدام الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى المتولدة عن تعاملات السوق التي تنطوي على أصول أو التزامات، حيث تقدر قيمة الوحدة الاقتصادية بالقيمة السوقية السائدة لأسهمها أو سندات المتداولة بسوق نشط والتي تتكون منها، حيث كلما ارتفع سعر السهم ارتفعت قيمة الوحدة الاقتصادية، وازداد (الهوري) ان مدخل القيمة السوقية يركز على مصادر الاموال في الوحدة الاقتصادية والتي تكون حقوق الملكية (أسهم العادية والممتازة) والالتزامات طويلة وقصيرة الاجل، ويتطلب قياس القيمة العادلة من الوحدة الاقتصادية أن تحدد (الأصل/الالتزام الخاضع للقياس؛ التقويم المناسب للقياس؛ السوق الرئيسية؛ أسلوب التقويم المناسب للقياس)، ويتطلب توافر بعض الشروط ليعطي صورة واضحة عن قيمة الوحدة الاقتصادية (وجود سوق للأوراق المالية، تكون الاوراق المالية مسجلة ومقيدة في بيانات السوق، تكون مصادر الاموال في الوحدة على شكل اوراق مالية) (الهوري وعبيد، 1998: 241)، والتركيز على ان يكون السوق نشطاً وذا كفاءة عالية وان يمثل كافة الانشطة الاقتصادية، وتوجد هناك ثلاثة أساليب لقياس قيمة الوحدة الاقتصادية (الشطناوي، 2018: 131): -

1- نسبة القيمة السوقية / للقيمة الدفترية لحقوق الملكية.

2- القيمة السوقية المعتمدة على الاداء السوقي سعر السهم.

3- Tobin's q.

3-3-1- نموذج قياس Tobin's q: -

قام العالم (James Tobin) بتقديم نموذج (Tobin's q) والذي سمي باسمه في عام (1968 و1969) لقياس التنبؤ للربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي بالانخفاض او الارتفاع، وتمثل نسبة المقارنة بين (القيمة السوقية لأصول الوحدة / القيمة الاستبدالية لها)، ويمكن استخدام هذه النسبة في مجالات عدة منها (للتنبؤ بالاستثمار الرأسمالي المستقبلي وقيمة الوحدة

الاقتصادية، ويقاس ايضا فرص النمو المستقبلية للوحدة) (70: Chung & Pruitt, 1994)، والتي تعرف بانها النسبة التي تفسر قيمة الوحدة الاقتصادية في السوق، بمعنى أن تكون القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية هي نفسها تكلفة تغيير أصولها (4: Utami & Wahyuni, 2018)، وتمثل نتيجة النسبة مفهوما منطقيا لواقع حيث ان ارتفاع العائد الحقيقي للاستثمار يولد وجود قيمة أكبر على نسبة (Tobin's q)، ونجحت هذه النسبة باستخدام القيمة الاصول الاستبدالية في التغلب على المشاكل المتعلقة بنسبة القيمة الدفترية للوحدة الى القيمة السوقية، حيث تدل النسبة إذا كان (معدل العائد على الاستثمار الوحدة = معدل كلفة راس المال) فان نتيجة النسبة تكون (1) واحد صحيح، وازداد بالتعاون مع (Markowitz) على نظرية (تسعير الاصول الرأسمالية) الذي يعكس التوازن بين العائد والمخاطرة الذي اوجد الانموذج التوازن للمحفظة الاستثمارية من الناحية العملية (6: Evans & Gentry, 2003).

واستطاع الباحثان (Chung and Pruitt) من دراسة النماذج السابقة والتوصل الى معادلة جديدة ومبسطة وهي: -

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

MVE	(عدد الاسهم المكتتب عليها X سعرها في 12/31)
PS	+ قيمة الاسهم الممتازة
DEBT	+ (المطلوبات قصيرة الاجل- اصول قصيرة الاجل + القيمة الدفترية لمطلوبات طويلة الاجل)
TA	/ القيمة الدفترية لأجمالي أصول الوحدة
$1 \leq$	= نسبة Q

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد الى المعادلة اعلاه

حيث تدل نتائج المعادلة بانها كلما زادت قيمة Q عن (1) الواحد صحيح يدل على وجود الربحية وقيمة عالية واداء جيد وهناك زيادة في قيمة للوحدة الاقتصادية (القيمة السوقية < قيمة الاصول)، ويدل عكس هذه النتائج في حال كانت النتيجة قيمة Q التي تقل عن (1) الواحد صحيح إن (القيمة السوقية > قيمة الاصول) وهذا يعني إن أداء الشركة منخفض نسبياً (Utami & Wahyuni, 2018: 4).

3-4- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وانعكاسها على القيمة السوقية: -

- 1- تساعد الإفصاحات المستقبلية للمستثمرين في تحديد توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية و/ أو عوائدها، مما يؤثر على قيمة الوحدة الاقتصادية.
- 2- تقلل المعلومات من تكاليف السيولة، وتزيد من سيولة الأسهم، وبالتالي تقلل من معدل العائد المطلوب من المستثمرين للاستثمار في أسهم الوحدة الاقتصادية، والذي ينعكس بالإيجاب على قيمتها السوقية.
- 3- يقلل من لا تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهذا بدوره يقلل من عدم اليقين المحيط بأداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل، مما يؤثر على سعر سهمها، وبالتالي قيمتها السوقية. (Hassanein, et al., 2019: 17).
- 4- يؤدي الإفصاح المستقبلي الى زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال تعزيز سمعة الوحدة الاقتصادية وقدرتها التنافسية وصورتها وبالتالي تمكينها من الحصول على مكانة تجارية متفوقة على الأعمال الأخرى.
- 5- يساهم التوسع في الإفصاح الى تقليل مخاطر التقدير، يتطلب على المستثمرين في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، تقدير التكلفة المطلوبة لرأس المال بناءً على المعلومات المتاحة لهم عن أداء الوحدة الاقتصادية، حيث يزيد الإفصاح المستقبلي المعلومات الإعلامية إلى الجمهور العام مما يقلل من المستوى المتصور من عدم اليقين لدى المستثمرين بشأن الأرباح المستقبلية للوحدة، (Opanyi, 2019: 5930;5935).

ان الإفصاحات المستقبلية وكما ترتأياها الدراسات (محمد، 2016) و(منصور، 2019: 31-108) عن استراتيجيات الوحدات الاقتصادية وخططها المستقبلية او عن التوسعات او التقلبات التي تطرأ على أسعار الأسهم قد أثرت على المصارف، حيث أن الإفصاحات المستقبلية بشقيها المالي وغير المالي تؤدي الى التأثير على قرارات المستثمرين، حيث وجدت بعض الدراسات (Mohamed, et al., 2014:937) و(محمد، 2019: 153-157) إن الإفصاحات المستقبلية عن رأس المال الفكري والمشاركات المجتمعية وإدارة المخاطر والتنبؤات المستقبلية بالأرباح والمخاطر التي تواجه الوحدات الاقتصادية ومدى إمكانية تغطية مخاطر السوق، قد جعلت توجه المستثمرين نحو الاستثمار في تلك الوحدات الاقتصادية وتحسين صورتها وانعكس بالتالي على قيمة الوحدات الاقتصادية ايجاباً.

وتعد منافع الإفصاح التوجهات التنبؤية المستقبلية التي يمكن تفسيرها من وجهة النظر المحاسبية بأن هناك قصوراً معلوماتياً لدى المستثمرين الخارجيين عن واقع الوحدات الاقتصادية (لا تماثل المعلومات) فيما يتعلق بقيمة الوحدة وبالتالي فإن المستثمرين لا يمكن أن يميزوا بين الاستثمار الجيد والسيء (وبمعنى آخر يتم تقييم الاستثمار الجيد بقيمة اقل من قيمتها الحقيقية ، والعكس بالنسبة للاستثمارات غير الجيدة في هذه الحالة يمكن للمديرين أن يخفوا من حدة هذا الأثر بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الملائمة لقيمة الوحدة الاقتصادية وبالتالي الحد من التقييم الخاطئ لقيمة الوحدة الاقتصادية) (السيد، 2020: 12-13).

وتأسيساً لما سبق يمكن أن نتوصل الى: -

- ان عدم وجود إفصاح كافي يعكس صورة وأهمية المعلومات التي تحتويها المصارف سيؤدي الى خلق فجوة كبيرة بين الإدارة والمستثمرين مما يولد مشكلة (لا تماثل المعلومات) ونتيجة لذلك، سينخفض معدل دوران أسهم المصرف وانخفاض قيمته في سوق الأوراق المالية أيضاً.
- تستطيع إدارة المصارف من خلال الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (المالي وغير المالي) في تقريرها المالي من إعطاء إشارة لأصحاب المصالح على إن المصرف بمستوى أفضل من منافسيه في السوق، والذي يمكنهم من استقطاب استثمارات جديدة لها فضلاً عن تعزيز سمعته السوقية، والذي يسهم بتعزيز قدرة المستثمرين على التنبؤ بأداء المصرف المستقبلي وارباحه، وبالتالي تخفض تقلبات أسعار الأسهم وتحسن سيولته والذي سينعكس إيجاباً على قيمته السوقية.
- يقدم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية نظرة شاملة على المخاطر التي من المحتمل حدوثها والإجراء الذي يتخذ من الإدارة لمواجهةها، والذي يمكن المقرضين من تقييم فرص النمو والمخاطر وتكوين تصور عن قدرة المصارف على الاستمرار بنشاطها والوفاء بالتزاماتها بموعدها، والذي ينعكس على خفض (تكلفة التمويل) وبالتالي تزيد قيمتها.
- ونتوصل مما سبق بأن إدارة المصارف ستقوم بالإفصاح عن المعلومات بشكل طوعي تجنباً لانخفاض قيمتها السوقية التي تؤدي الى خسارتها وخروجها من سوق المنافسة.

4- المحور الرابع: تأثير الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من الجانب التطبيقي:-

4-1 نبذة مختصرة عن عينة البحث:-

إن مجتمع البحث يشمل (44) مصرفاً مدرج في سوق العراق للأوراق المالية وسوف نحدد عينة البحث على وفق ما تم نشره من التقارير المالية للسنوات الأحدث (2018/2019)، ولغرض الحصول على معلومات قابلة للمقارنة ويكون القياس فيها أكثر تجانساً فقد تم استبعاد المصارف الإسلامية لخصوصية انشطتها واخذ العينات المصارف التجارية فقط التي تخضع للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والبالغ عددها الاجمالي (14) بعد استبعاد الموقوفة، او التي لم تصح او لم يتم نشرها لغاية تاريخ (2020/10/31) او لم تستمر في عملها لظروف مختلفة، وتم اختيار (7) مصارف كعينة للبحث، يمكن ايجاز اهم المعلومات عن عينة البحث بالجدول (1)

الجدول (1) نبذة مختصرة عن عينة البحث المختارة

ت	الاسم	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس (بالملايين)	رأس المال الحالي (بالملايين)	سعر اغلاق السهم السنوي لعام 2019
1	مصرف سومر التجاري	1999/08/07	400	250,000	0.51
2	مصرف عبر العراق للاستثمار	2006/05/21	56.500	264.000	0.70
3	مصرف الأهلي العراقي	1995/01/02	400	250,000	0.61
4	مصرف الخليج التجاري	1999/10/20	600	300.000	0.14
5	مصرف التجاري العراقي	1992/02/11	150	250,000	0.46
6	مصرف الإقليم التجاري	2006/11/23	250,000	250,000	1
7	مصرف الاستثمار العراقي	1993/07/13	100	250,000	0.30

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات في موقع سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/>

4-2- قياس مستوى إفصاح المصارف عن المعلومات المالية المستقبلية على وفق مؤشر (PFI) المقترح

ولغرض قياس نسبة إفصاح المعلومات المالية المستقبلية للمصارف عينة البحث ولاختبار فرضيات البحث فقد تم وضع مؤشر مقترح لقياس نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (_ prospective Financial Information Index (PFI) بالاستناد الى القوانين والتعليمات في البيئة العراقية والمنظمة لعمل سوق العراق للأوراق المالية وانظمة الهيئات والمنظمات الدولية المنظمة لمهنة المحاسبة، فضلاً عن الاستعانة ببعض دراسات المحلية والعربية والدولية، ويتكون مؤشر (PFI) من (75) بند إفصاح محاسبي مستقبلي والذي يحتوي معلومات مالية مستقبلية رئيسية ومعلومات سائدة لها والتي تشير الى دلالة المعلومة المستقبلية بصورة مباشرة او غير مباشرة على شكل (كمي او وصفي)، ولغرض تصنيف هذه البنود بطريقة يسهل استعراضها فقد تم تقسيمها الى (7) محاور يتضمن كل محور عدة بنود للإفصاح، ويوضح الملحق (1) بنود المؤشر والمحاور.

وتم قياس المعلومات المفصحة عنها من خلال الاستعانة بتحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية الخاصة بالمصارف عينة البحث من خلال تحديد وفحص طبيعة المعلومات المفصحة عنها ومستوى تغطيتها في التقارير السنوية، وتم الاستعانة بالقياس الثنائي حيث تم اعطاء قيمة (1) للبند المفصحة عنه وقيمة (0) للبند غير المفصحة عنه في التقرير السنوي الخاص بالمصارف، ويتم الوصول الى القياس (PFI) من خلال قسمة عدد النقاط على المجموع الكلي للمؤشر لكل سنة منفردة والتي تمثلت بالمعادلة التالية:-

$$(PFI) = (\text{عدد النقاط التي تم الإفصاح عنها} / \text{عدد النقاط الكلي للمؤشر}) \times 100$$

وكما موضحة نتأجه في الجدول (2).

الجدول (2) قياس نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية لقطاع المصارف						الاسم	المرتبة
المتوسط *		2019		2018			
%	العدد	%	العدد	%	العدد		
75	56	73	55	75	56	مصرف عبر العراق	1
69	52	68	51	71	53	مصرف الاستثمار	2
64	48	65	49	63	47	مصرف التجاري	3
63	47	67	50	59	44	مصرف الخليج	4
57	43	57	43	56	42	مصرف سومر	5
56	42	56	42	55	41	مصرف الأهلي العراقي	6
51	38	53	40	47	35	مصرف الإقليم التجاري	7
62	47	63	47	61	45	المتوسط الإجمالي **	

* متوسط السنوات (2018 و 2019) (العدد والنسبة) لكل مصرف

** المتوسط الإجمالي للقطاع (العدد والنسبة) من خلال قسمة (المجموع/ العدد)

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى مؤشر (PFI) المقترح الذي تم اعداده بالاعتماد على التقارير المالية

من الجدول (2) يتضح التالي: -

1- حقق (مصرف عبر العراق للاستثمار) أعلى نسبة متوسط إفصاح في قطاع المصارف لسنة (2018 و 2019)، حيث بلغت نسبة متوسط الإفصاح (75%) و يواقع (56) بنداً تم الإفصاح عنه وهذا يدل على نظرة الإدارة المستقبلية توجهها نحو التوسع في الإفصاح، في حين جاء (مصرف الاقليم التجاري) في المرتبة الاخيرة حيث بلغت نسبة متوسط الإفصاح (51%) و يواقع (38) بنداً تم الإفصاح عنه وتعتبر نسبة متدنية قياساً مع حجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي تخص النشاط المصرفي.

2- جاء في المرتبة الثانية (مصرف الاستثمار العراقي) وبنسبة (71%) و(53) بنداً مفصلاً عنه، وجاءت المصارف الأخرى المتبقية من عينة البحث بمتوسطات تتراوح (56% - 64%) لكل من (التجاري، الخليج، سومر، الاهلي) بالترتيب التنازلي

3- بلغ المتوسط الاجمالي للإفصاح المستقبلي الخاص بقطاع المصارف بنسبة (62%)، حيث بلغت أعلى درجة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية (مصرف عبر العراق) لسنة (2018) ب(56) بنداً.

3-4- قياس القيمة السوقية للمصارف على وفق نموذج (Tobin's Q):-

لغرض تحقيق اختبار فرضيات البحث سيتم استعمال نموذج (Tobin's Q) لغرض قياس القيمة السوقية للمصارف عينة

البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال المعادلة

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

والتي تم توضيحها بالجانب النظري من البحث حيث تعتبر النتيجة المتحصلة من المعادلة اعلاه كلما اقتربت او ازدادت عن الواحد صحيح دل ذلك على ان قيمة المصارف بمستوى أفضل وذات اداء جيد، وعكس ذلك كلما اقتربت النتيجة من الصفر يدل على تدني قيمة المصارف وقد تم اعطاء اصولها قيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، وسيتم توضيح نتائج اختبار المصارف عينة البحث من خلال الجدول (3) :-

الجدول (3) قياس القيمة السوقية للمصارف عينة البحث في قطاع المصارف على وفق مقياس (Tobin's Q) (المبالغ بالملايين)						
الاسم	راس المال	السعر	المطلوبات	الموجودات المتداولة	اجمالي الموجودات	قيمة Q
عبر العراق للاستثمار	264,000	0.70	328,167	196,917	328,167	0.96
الاستثمار العراقي	250,000	0.28	606,973	192,535	606,973	0.80
التجاري العراقي	250,000	0.47	443,946	309,351	443,946	0.57
الخليج التجاري	300,000	0.19	578,337	358,438	578,337	0.48
سومر التجاري	250,000	0.90	409,482	378,637	409,482	0.62
الأهلي العراقي	250,000	0.34	524,948	437,918	524,948	0.33
الإقليم التجاري	250,000	1	913,618	723,053	913,618	0.48
متوسط قيمة القطاع لسنة 2018						
عبر العراق للاستثمار	264,000	0.70	347,050	266,151	347,050	0.77
الاستثمار العراقي	250,000	0.27	529,802	221,409	529,802	0.71
التجاري العراقي	250,000	0.46	449,777	288,517	449,777	0.61
الخليج التجاري	300,000	0.14	549,146	203,241	549,146	0.71
سومر التجاري	250,000	0.51	350,337	313,732	350,337	0.47
الأهلي العراقي	250,000	0.61	632,804	462,181	632,804	0.51
الإقليم التجاري	250,000	1	977,013	714,158	977,013	0.52
متوسط قيمة القطاع لسنة 2019						
متوسط قيمة القطاع						
0.61						

المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث

من الجدول (3) يتضح التالي: -

- 1- حقق مصرف (عبر العراق للاستثمار) اعلى قيمة سوقية في القطاع (0.96) و (0.77) وللسنتين (2018) و(2019) على التوالي.
- 2- بلغت أدنى قيمة للقطاع (0.33) لسنة (2018) لمصرف (الاهلي العراقي)، وجاء (مصرف سومر التجاري) لسنة (2019) بقيمة (0.47)، وينتج ذلك نتيجة التفاوت الكبير بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأجمالي الموجودات.
- 3- تراوحت قيمة المصارف لسنة (2018) بين (0.48 _ 0.80)، وللسنة (2019) بين (0.51 - 0.71).

4-5- اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج احصائياً:-

4-5-1- اختبار نتائج الفرضية الاولى وتحليلها الاحصائي: -

الفرضية الصفرية(العدمية) (H 0): - لا تفصح المصارف عينة البحث عن المعلومات المالية المستقبلية في تقريرها السنوي على وفق المؤشر المقترح (PFI)، وبمستويات غير متباينة.

الفرضية البديلة (H1): - تفصح المصارف عينة البحث عن المعلومات المالية المستقبلية في تقريرها السنوي على وفق المؤشر المقترح (PFI)، وبمستويات متباينة.

ولغرض اختبار فرضية البحث تم إجراء اختبار (One-Sample T-TEST) واعتمادا على نتائج قياس مستوى الإفصاح المالي المستقبلي (PFI) للمصارف عينة البحث، حيث تم تحديد المستوى المقبول من مؤشر الإفصاح عند (50%) والتي تم اعتمادها كقيمة اختبارية لإجراء تحليل (T-TEST) وسيتم توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول (4): -

الجدول (4) نتائج اختبار الفرضية الاولى

One-Sample Statistics						
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean			
PFI 2018	60.8571	9.66831	3.65428			
PFI 2019	62.7143	7.40977	2.80063			
One - Sample Test						
TEST Valu = 0.5						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
PFI 2018	16.517	6	0.00	60.357	51.415449	69.2988
PFI 2019	22.214	6	0.00	62.21429	55.3614	69.0672

المصدر : من اعداد الباحثان

ويوضح الجدول (4) قيمة (t-test) المحسوبة لعام 2018 اذ بلغت ما مقداره (16.517) عند مستوى الدلالة (0.05) وبلغت القيمة المعنوية (Sig (2-tailed) ما مقداره (0.00) وبما إن القيمة المعنوية اقل من (0.05) عندها نرفض (H0) ونقبل (H1) اي نستنتج لا توجد فروق بين بيانات المقدرة في الدراسة لعام (2018)، وبلغت قيمة (t-test) المحسوبة لعام 2019 ما مقداره (22.214) عند مستوى الدلالة (0.05) وبلغت القيمة المعنوية (Sig (2-tailed) ما مقداره (0.00) وبما إن القيمة المعنوية اقل من (0.05) عندها نرفض (H0) ونقبل (H1) نستنتج لا توجد فروق بين بيانات المقدرة في الدراسة لعام (2019). وتشير هذه النتيجة الى رفض الفرضية الصفرية (العدمية) (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) والتي تنص (تفصح المصارف عينة البحث عن المعلومات المالية المستقبلية في تقريرها السنوي على وفق المؤشر المقترح (PFI)، وبمستويات متباينة).

4-5-2- اختبار نتائج الفرضية الثانية وتحليلها الاحصائي: -

الفرضية الصفرية (H0): - لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على وفق (PFI) على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.

الفرضية البديلة (H1): - يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على وفق (PFI) على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.

ولغرض اختبار الفرضية واثباتها احصائيا تم إجراء عدة اختبارات ومقاييس إحصائية:-

اولا: - استخدام معامل ارتباط (Pearson Correlation) لبيان مدى قوة العلاقة بين المتغيرين التوضيحي والتابع وسيتم توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول (5): -

الجدول (5) نتائج اختبار الارتباط (Pearson Correlation)

Pearson Correlation	1.00	0.86 **
	0.86 **	1.00
Sig. (2-tailed)		0.000
	0.000	
** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		

المصدر من اعداد الباحثان

ويوضح الجدول (5) ان قوة الارتباط بين المتغير التوضيحي والمتغير التابع للمصارف عينة البحث بنسبة (86%)، وبلغت القيمة المعنوية (Sig (2-tailed ما مقداره (0.000) وبما إن القيمة المعنوية اقل من مستوى الدلالة البالغة (0.05) عندها نستنتج وجود علاقة ارتباط معنوية وطردية بين المتغيرين.

ثانيا: - قياس حجم التأثير باستخدام (انموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression linear Model) والذي يبين تأثير المتغير التوضيحي (الإفصاح المالي المستقبلي) على المتغير التابع (القيمة السوقية) وسيتم توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول (6): -

الجدول (6) نتائج معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.86a	0.742	0.720	0.08754
a. Predictors: (Constant), PFI				

المصدر : من اعداد الباحثان

يوضح الجدول (6) ملخص انموذج (Model Summary) إن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير التوضيحي والمتغير التابع للمصارف عينة البحث قد بلغت (86%) وتعد هذه النسبة قوية جدا، وتراوحت نسبة معامل التحديد (R Square) بين (74.2%) والذي يمثل القوة التفسيرية للمتغير التوضيحي المستعمل والذي يدل على التغير في المتغير التوضيحي (الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية) يفسر من المتغير التابع (القيمة السوقية للمصارف) بالنسبة التي سبق ذكرها، وتراوحت نسب معامل التحديد المعدل.

ثالثاً: - قياس حجم التباين لتأثير المتغير التوضيحي (الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية) على المتغير التابع (القيمة السوقية للمصارف) تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) وسيتم توضيح نتائج التحليل من خلال الجدول (7):

الجدول (7) تحليل التباين الاحادي (Sample Regression)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.264	1	0.2640	34.43	.000 ^b
	Residual	0.092	12	0.0080		
	Total	0.356	13			
a. Dependent Variable: Q						
b. Predictors: (Constant), PFI						

المصدر : من أعداد الباحثان

ويوضح الجدول (7) اختبار التباين (ANOVA) إن مستوى الدلالة المعنوية (Sig) للمصارف عينة البحث قد بلغت بين نسبة (0.00) وهذه النسبة اقل من قيمة الخطأ المقبولة عد مستوى الدلالة وهي (0.05).

وبعدما تم إجراء اهم الاختبارات الاحصائية اللازمة يمكن الان التوصل الى نتائج الفرضية الثانية: -

اظهر اختبار العلاقة (Pearson Correlation) واختبار التباين (ANOVA) للمصارف عينة البحث، نتيجة مقبولة احصائياً ($0.05 \leq \alpha$) والتي تؤكد على وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغير التوضيحي (الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية) والمتغير التابع (القيمة السوقية للمصارف)، كما اظهر (انموذج اختبار الانحدار الخطي المتعدد) وجود تأثير معنوي.

لذا يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية)، وقبول الفرضية البديلة (H1): - والتي تنص (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على وفق (PFI) على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث).

5-المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات: -

5-1- الاستنتاجات: -

- 1- غياب معيار محاسبي او تدقيقي يتبنى تنظيم وإعداد وإلزام المصارف للإفصاح عن فقرات ذات الطابع المالي المستقبلي، مما يولد وجود تباين في مستوى المعلومات المستقبلية المفصوح عنها للمصارف مما يجعلها عرضة للانتقادات عن مخاطر اعتمادها من المستثمرين.
- 2- هناك العديد من العوامل التي تؤثر في كمية المعلومات المستقبلية (المالية وغير المالية) الواجب توافرها في عملية صنع القرار، ادى الى ظهور تفاوت في نسب مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بحسب مؤشر (PFI) لمقترح من قبل الباحثان، ويعزى ذلك الى ما ورد في الفقرة (1).
- 3- على وفق الطروحات المهنية الدولية والتيارات البحثية التي اولت عناية بالاهتمام بالإفصاح المالي المستقبلي بالإمكان بناء مؤشر للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في البيئة العراقية.
- 4- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة معنوية موجبة وتأثير واضح بين الإفصاح عن المعلومة المالية المستقبلية والقيمة السوقية للمصارف عينة البحث.
- 5- وجود تباين واضح عن قيمة المصارف عينة البحث والتي تعزى اسبابه على وفق الدراسة الحالية الى تباين الإفصاح عن المعلومة المالية المستقبلية.

5-2- التوصيات:-

- 1- اعتماد مؤشر الإفصاح المقترح عن المعلومات المالية المستقبلية (PFI) كأحد المؤشرات المعتمدة في سوق العراق للأوراق المالية بحكم انه يلائم البيئة العراقية لارتكازه على البيئة القانونية والتشريعية للبلاد.
- 2- تبني الجهات ذات الصلة بالمهنة تطبيق معيار التدقيق الدولي المتعلق بتأكيد المعلومات المالية المستقبلية متكيف بما يتلاءم مع متطلبات البيئة العراقية.
- 3- على أصحاب المصالح التركيز على أهمية المعلومات المستقبلية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، والدور الذي يلعبه في رسم الاستراتيجية المستقبلية لأداء المصارف التي سيتم الاستثمار فيها.
- 4- يمكن استعمال الإفصاح المستقبلي بشقيه المالي وغير المالي كميزة تنافسية من خلال اعلام المستثمرين عن مستقبل المصرف وكيفية إدارة الموارد المتاحة له الذي يولد جذب كبير للمستثمرين والذي ينعكس على زيادة حصته السوقية وقدرتها التنافسية في ظل التنافس الحاد في بيئة الاعمال.
- 5- زيادة اهتمام في عملية إعداد التقرير المالي المستقبلي فيما يخص المعلومات المالية وغير المالية ذات النظرة المستقبلية، وعدم اقتصار التقرير المالي على اعادة تكرار الإفصاحات التي تخص السنوات السابقة.

ولغرض استكمال ما تم التوصل إليه من نتائج هذه الدراسة يقترح الباحثان ما يلي:-

- 1- متطلبات اصدار معيار محاسبي محلي يعنى بالمعلومات المالية المستقبلية دراسة مقارنة.
- 2- إثر جائحة كورونا على الإفصاح المستقبلي والتنبؤ بأداء المصارف باستخدام وسائل الاتصال التكنولوجي.
- 3- دور المدقق الخارجي في تأكيد المعلومات المالية المستقبلية وامكانية اعتمادها في قرارات المستثمرين.

المصادر:

اولا- القوانين والتعليمات:-

- 1- القاعدة المحاسبية رقم (6)، 1995. الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية، مكان غير معروف: ديوان الرقابة المالية الاتحادي/ المجلس المعايير المحاسبية والرقابة القاعدة المحاسبية. www.fbsa.gov.iq
- 2- القاعدة المحاسبية رقم 10، 1998. الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة: ديوان الرقابة المالية الاتحادي / المجلس المعايير المحاسبية والرقابة القاعدة المحاسبية. متاحة على: www.fbsa.gov.iq
- 3- قانون الأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 المعدل.
- 4- تعليمات رقم (3) ايقاف تداول وشطب الشركات في سوق الاوراق المالية.
- 5- تعليمات رقم (6) شروط ومتطلبات إدراج الشركات في سوق الأوراق المالية /السوق النظامي.
- 6- تعليمات رقم (8)، 2010. تعليمات الافصاح للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
- 7- تعليمات رقم (9)، 2010. الافصاح المالي لشركات الوساطة المالية ، سوق العراق للاوراق المالية.
- 8- تعليمات رقم (10) الافصاح عن النسب المؤثر.
- 9- تعليمات رقم (11) تقديم البيانات المالية الكترونيا.

متاحة على: <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/rules.html>

10- تعليمات البنك المركزي العراقي، 2020. www.cbi.iq

ثانياً/ الكتب والرسائل والبحوث والدوريات:-

- 1- الدباغ، أيوب وإبراهيم، ليث خليل، 2014، "دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تأثيره بتطبيق آليات الحوكمة" بحث منشور في جامعة حمد بن خليفة، 2-18.
- 2- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، 2021، "أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 1، 239 – 298.

- 3- السيد، محمد فوزي محمد، 2020، "أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك - دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، بحث منشور في مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 2، 441-486.
- 4- الشطناوي، حسين محمود، 2018، "اثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية: دراسة تطبيقية"، بحث منشور في مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، 124-150.
- 5- الهواري، سيد محمود وعبيد، سعيد توفيق، 1998. "الإدارة المالية قرارات الاجل الطويل وقيمة المنشأة"، القاهرة: مكتبة عين الشمس.
- 6- حسين، محمد وهمامي، حليم، 2009. "الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية لدولة ناشئة: حالة قطر". كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، المجلد 2.
- 7- عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، 2019، "تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية وأثرها على قرارات المستثمرين دراسة ميدانية" المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، العدد الأول.
- 8- محمد، سامي حسن علي، 2016، "تأثير كل من خصائص الشركات وفعالية الحوكمة على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات: دراسة ميدانية" جامعة عين شمس/ كلية التجارة/ قسم المحاسبة مجلد 20، صفحة 471-516.
- 9- محمد، عمرو محمد خميس، 2019، "اثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، منشور في مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، صفحة 152-211
- 10- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، 2017، "بحث منشور بعنوان (تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية)".
- 11- منصور، محمد السيد، 2019، "أثر الإفصاح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن المعلومات المستقبلية في تقاريرها السنوية على قرار منح الأتمان"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثاني، الصفحات: 31-108.
- 12- هميسه، اسراء محمود، 2019، "أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية المصرية مع دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، 326-358.
- 13- SOCPA ، 2002. معيار القوائم المالية المستقبلية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- 14- SOCPA ، 2017. المعيار الدولي لمهام التأكيد (3400)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- 15- SOCPA ، 2018. المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- 16- SOCPA ، 2020. المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- 17- looking information in annual reports of -The determinants of forward .2007، Aljifri, k.& Hussainey k. UAE companies. Managerial Auditing Journal, No.9, 894-pp. 881
- 18- -Looking Information Disclosure. ScienceDirect -ants of ForwardThe Determin .2014، K.، Alkhatib .864 –p. 858 ،Social and BehavioralSciences.

Foreign References: -

- 1- AICPA, 2017. **Improving business reporting: a customer focus**, New York: American Institute of Certified Public Accountants.
- 2- AICPA, 2020. AT-C 305.07 (**Prospective Financial Information**): American Institute of Certified Public Accountants.
- 3- ASIC, 2011. REGULATORY GUIDE 170 (Prospective financial information) : Australian Securities and Investments Commission.
- 4- Barac, Z. A.& Granic, M. & Vuko, T., 2014. The Determinants of Voluntary Disclosure in Croatia. International Scholarly and Scientific Research & Innovation, Volume 4, pp. 1050-1063.
- 5- Binh, T. Q., 2012. Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non-Financial Listed Companies: The Case of Vietnam. Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR, Volume 2, pp. 69-90.
- 6- Bravo, F. & Ruiz, M. D. A., 2019. The disclosure of financial forward-looking information: Does the financial expertise of female directors make a difference? Gender in Management, Volume 2, pp. 100-131.
- 7- Cho, M.& Hah, Y. D. & Kim, O., 2011. Optimistic bias in management forecasts by Japanese firms to avoid forecasting losses. The International Journal of Accounting, Volume 1, p. 79–101.

- 8- Chung, K. H. & Pruitt, S. W., 1994. Chung, H. & Pruitt, W. (1994), "A Simple Approximation of Tobin's q. Financial Management Association., Vol. 2, pp. (70-74).
- 9- Elshandidy, T. & Shrikes, P. J., 2016. Environmental incentives for and usefulness of textual risk reporting: Evidence from Germany. The International Journal of Accounting, Volume 4, pp. 464-486.
- 10- Evans, J. P. & Gentry, J. A., 2003. Using Tobin's Q Ratio to Assess the Strategy of Repurchasing Shares. The quarterly Journal of Indian Institute of Finance.
- 11- Fan, J. P. H. & Wong, T. J., 2002. Corporate Ownership structure and the Informativeness of Accounting Earnings in East Asia. Journal of Accounting and Economics, Volume 3, pp. 401-425.
- 12- Gul, F. A. & Leung, S., 2004. Board leadership, outside director's expertise and voluntary corporate disclosures. Journal of Accounting and Public Policy, pp. 351-379.
- 13- Hassanein, A. & Zalata, A. & Hussainey, K., 2019. "Do forward-looking narratives affect investors' valuation of UK FTSE all-shares firms?", Review of Quantitative Finance and Accounting, Volume 2, pp. 493-519.
- 14- Hermuningsih, S., 2018. PENGARUH ECONOMIC VALUE ADDED TERHADAP TOBIN Q DENGAN MARKET VALUE ADDED SEBAGAI VARIABEL INTERVENING. Jurnal Ekonomi dan Bisnis, Volume 1, pp. 80-88.
- 15- Hunfer, B., 2007. The SEC's MD&A: Does it meet the informational demand of investors?, Schmalenbach Business Review, 58-84
- 16- IAASB, 2007. ISAE 3400 (The Examination of Prospective Financial Information): The International Auditing and Assurance Standards Board.
- 17- Kent, P. & Ung, K., 2003. Voluntary Disclosure of Forward- looking Earnings Information in Australia. Aust. J. Manag, Volume 3, pp. 273-285.
- 18- Kieso, D. E. & Weygandt, J. J. & Warfield, T. D., 2013. **Intermediate Accounting**. Fifteenth Edition: John Wiley & Sons, Inc.
- 19- Kılıç, M. & Kuzey, C., 2018. Determinants of forward-looking disclosures in integrated reporting. Managerial Auditing Journal, Volume 1, pp. 115-144.
- 20- Konar, S. & Cohen, M. A., 2001. Does The Market Value Environmental Performance?. Review of Economics and Statistics, Volume 2, pp. 281-289.
- 21- Laux, C. & Leuz, C., 2009. The Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate. Accounting, Organizations and Society, Vol. 34, 2009, Volume
- 22- Levinsohn, Alan. "FASB Weighs the Value of Voluntary Disclosure." Strategic Finance, vol. 82, no. 9, 2001, p. 73. Accessed 2 Mar. 2021, <https://go.gale.com/ps/anonymou?id=GALE%7CA71559807&sid=googleScholar&v=2.1&it=r&linkaccess=abs&issn=1524833X&p=AONE&sw=w> .
- 23- Menicucci, E., 2018. Exploring forward-looking information in integrated reporting: A multi-dimensional analysis. Journal Of Applied Accounting Research, Volume 1, pp. 102-121.
- 24- Mohamed, B. & Soran, T. & Cochet, C., 2014, "Director's for Forward-looking Information Disclosure, (CPA) Australia legal Notice.
- 25- Romano, M. & Taliento, M. & Favino, C. & Netti, A., 2019. FIRM CHARACTERISTICS AND FORWARD-LOOKING RISK DISCLOSURE: EVIDENCE FROM THE ITALIAN CONTEXT. Corporate Ownership & Control, Volume 4, pp. 56-65.
- 26- Opanyi, R. O., 2019. CORPORATE VOLUNTARY DISCLOSURE AND THE VALUE OF THE FIRM: A CRITICAL LITERATURE REVIEW. International Journal of Social Science and Economic Research, Volume 9, pp. 5922-5957.
- 27- Scott, W. R., 2015. **Financial Accounting Theory**. 7th Edition. Toronto: Library and Archives Canada Cataloguing in Publication.

-
- 28- Utami, W. & Wahyuni, P.d., 2018. Forward-Looking Information Based on Integrated Reporting Perspective: Value Relevance Study in Indonesia Stock Exchanges. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Vol 4, p.1-12.
 - 29- Uyar, A. & Kilic, M., 2012. Influence of corporate attributes on forward-looking information disclosure in publicly traded Turkish corporations. Procedia - Social and Behavioral Sciences, p. 244 – 252.
 - 30- Waweru, Dr.Fredrick Warui& Florence Sigara Mamba& Dr. Agnes Njeru, 2016, Relationship Between forward-looking information disclosure and Financial Performance of Non-Financial Firms Listed in Nairobi Securities Exchange, Kenya.
 - 31- Williams, C. A. & Conley, J. M., 2007. Triumph or Tragedy? The Curious Path of Corporate Disclosure Reform in the U.K. the William & Mary Law School Scholarship Repository, Volume 317, pp. 316 - 361

الملاحق

ملحق (1): مؤشر (PFI) المقترح

م	ت	المعلومات	
معلومات العامة	1	مقر الوحدة الاقتصادية وفروعها	
	2	الإفصاح عن أي تغيير في الكيان القانوني من شركة ذات مسؤولية محدودة و تضامنية الى شركة مساهمة	
	3	وصف قرارات الحكومية والمنظمات الدولية التي لها تأثير مادي على عمل الشركة ومنتجاتها و قدرتها التنافسية	
	4	الإفصاح عن البيانات الكترونيا	
	5	وجود قاعدة بيانات الكترونية محدثة بشكل دوري	
	6	وجود بريد الكتروني رسمي خاص بالوحدة الاقتصادية	
	7	انشطة الوحدة الاقتصادية الرئيسية	
	8	قرارات مجلس الإدارة عن اهداف الوحدة الاقتصادية	
	9	وجود رؤيا و رسالة واستراتيجية لعمل الوحدة الاقتصادية	
	10	مصادقة دائرة تسجيل الشركات على قرارات الهيئة العامة لتسجيل الشركات	
معلومات المستقبلية	11	تطورات مستقبلية هامة (توسعات، مشروعات جديدة)	
	12	خطة الوحدة الاقتصادية المستقبلية للسنة القادمة	
	13	توقعات مجلس الإدارة لنتائج اعمال الوحدة الاقتصادية	
	14	اقرار بعدم وجود امور جوهرية تأثر على مستقبل الشركة واستمراريتها	
	15	ربحية السهم المستقبلي الواحد	
	16	الحصة السوقية المستقبلية المتوقعة للوحدة الاقتصادية	
	17	توسع في الخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المستقبل القريب	
	18	مخاطر التي من المحتمل التعرض لها في المستقبل	
	19	التوسع في التوزيعات المستقبلية للأرباح	
	20	مقارنة الإيرادات السابقة بالمستقبلية	
	21	مقارنة مصاريف السابقة بالمستقبلية	
	22	مقارنة الأرباح السابقة بالمستقبلية	
	23	التدفق النقدي المستقبلي	
	24	الإفصاح عن وجود نية تصفية اختيارية محتملة	
	25	الصفقات الكبيرة المعقدة و الملغية و اثارها على الربحية و مركزها المالي	
	26	قرارات مجلس الإدارة عن اصدار اوراق مالية جديدة	
	27	قرارات مجلس الإدارة عن التغييرات في الاستثمارات الرأسمالية	
	28	قرارات مجلس الإدارة عن الشروع في الاندماج المستقبلي	
	29	مؤشر الاقبال المستقبلي المتوقع على منتجات / خدمات	
	30	تفاصيل الاوراق المالية المصدرة و المملوكة لأداره العليا و مجلس الإدارة	
	معلومات الحوكمة	31	المكافآت النقدية و العينية الحاصل عليها المدير المفوض و اعضاء مجلس الإدارة الحالي و السابق
		32	إعداد التقارير على وفق المعايير المحاسبية الدولية
33		تدقيق التقارير المالية من قبل مدقق مستقل و محول قانونا	
34		الدعوة لاجتماع و عدد الاجتماعات لمجلس الإدارة	
35		ارتباط المدقق المالي بمجلس الإدارة	
36		وجود لجنة تدقيق و مدى استقلاليتها	
37		امتلاك الشركة بنسبة مؤثرة في رأسمال شركة أخرى	
38		امتلاك شركة أخرى بنسبة مؤثرة في رأسمال الشركة	
39		معلومات تخص رئيس مجلس الإدارة و الاعضاء (اسم – الشهادة)	
40		الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية	
41		برنامج إعداد و تأهيل الموظفين	
42		الالتزام بتقديم بيانات فصلية كل 3 اشهر	

م	ت	المعلومات
	43	وصف الأحداث الهامة التي حدثت خلال السنة المالية
	44	الأثر المالي لعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة دخلت ضمن النشاط الرئيسي
	45	تحليل المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها
	46	رصيد الاحتياطي و استخداماته
	47	التقارير المالية تتضمن مقارنه للسنة الحالية والسابقة
	48	ايضاحات المرفقة في البيانات المالية
	49	بيان اسباب اي خسائر مادية لها تأثير على ربحية واداء الوحدة الاقتصادية
	50	قرارات مجلس الإدارة عن توزيع الارباح
	51	كشف تحليلي للأرصدة الدائنة مع مقارنة السنوات السابقة
	52	كشف تحليلي للأرصدة المدينة مع مقارنة السنوات السابقة
	53	كشف تحليلي لمحظة الاوراق المالية مع مقارنة السنوات السابقة
	54	مطابقة راس المال مع الاسهم المصدرة
	55	نسبة المديونية الى حقوق الملكية
	56	عائد السهم الواحد لحقوق المساهمين
	57	دعم القطاع الصحي او البنى التحتية
	58	المساهمة في التصدي للمخاطر المستجدة ودعم القطاع الحكومي والاجتماعي في ظل الظروف الاستثنائية
	59	عدد الموظفين والكفاءات ومؤهلاتهم
	60	تبني المساهمة في المشاريع الخيرية
	61	دعم ومساهمة المجالات الثقافية (ندوات، ورش عمل، نشرات توعوية)
	62	وجود نظام حماية فعال لبيانات الوحدة الاقتصادية الإلكترونية
	63	وجود لجنة مخاطر فاعلة
	64	معلومات عن التحوط لإدارة المخاطر
	65	معلومات عن القروض المتعثرة
	66	معلومات عن مخاطر السوق
	67	معلومات عن ارتفاع / انخفاض سعر صرف العملات
	68	اسماء كبار مالكي الاسهم لما يساوي او اكبر من نسبة 5%
	69	امتيازات الحماية الحكومية التي تتمتع بها او عدمه
	70	الانجازات التي حققتها الوحدة الاقتصادية
	71	المبالغ التي انفقت على الدعاية و السفر و الضيافة
	72	دعاوي قضائية تؤثر على سير عمل الوحدة الاقتصادية
	73	الحصول على شهادة الجودة العالمية
	74	المساهمة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب و الجريمة الاقتصادية
	75	المساهمة في دعم المنتج الوطني

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد الى المصادر التالية

- 1- القاعدة المحاسبية رقم (6) و(10).
- 2- القانون الأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 المعدل.
- 3- تعليمات رقم (3) و (6) و(8) و (9) و(10) و(11).
- 4- (البنك المركزي العراقي، 2020).
- 5- (الدباغ و ابراهيم، 2014).
- 6- (Barac, Granic, & Vuko, 2014).
- 7- (Binh, 2012).
- 8- (Gul & Leung, 2004).
- 9- (حسين و همامي، 2009).
- 10- الباحثان بالاعتماد على الجانب النظري.